

قضية البنك الفرنسي التونسي (BFT):

قضية فساد مالي مستمرة من عام 1982 إلى يومنا هذا

أحالت هيئة الحقيقة والكرامة على أنظار الدائرة المتخصصة للعدالة الانتقالية في المحكمة الابتدائية بتونس بتاريخ 31 ديسمبر 2018 لائحة اتهام تتضمن المراجع 69 وتتعلق بالانتهاكات التي ارتكبتها كبار المسؤولين في قضية البنك الفرنسي التونسي (BFT). كما قدمت تحليلاً لهذه القضية في [المجلد الثالث](#) المخصص لتفكيك منظومة الفساد في تقريرها النهائي الشامل.

وتوازيًا مع ذلك، قدمت حكومة الشاهد في 8 مارس 2019 مشروع قانون، يهدف لحل الدوائر القضائية المتخصصة في العدالة الانتقالية، ساعية بذلك إلى تكريس الإفلات من العقاب لجميع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والفساد مالي. (أنظر الوثيقة رقم 24W).

وفي إطار مهمتها في كشف الحقيقة، تقدم هيئة الحقيقة والكرامة للرأي العام في هذا التقرير ملخصًا لقضية البنك الفرنسي التونسي التي تمثل حالة نموذجية لفساد مستشري في المؤسسات العمومية مقترنة بملاحقة قضائية تجمع الجرائم التالية:

- سوء استخدام النفوذ لمسؤولين حكوميين للتأثير في ممارسة مهامهم الرسمية
 - التواطؤ بين السلطة السياسية والسلطات المحلية والقطاع الخاص في ارتكاب جريمة اختلاس
 - توظيف القضاء في حق السيد عبد المجيد بودن و ABCI
 - خيانة مآتمن في إدارة الأموال العمومية
 - المخاطر التي تهدد البنك المركزي التونسي في قدرة الدولة على الخلاص وإستقرار النظام المالي الوطني.
- تتعلق قضية البنك الفرنسي التونسي (BFT) بنزاع إستمر لمدة 36 عامًا بين الدولة التونسية ومجموعة الاستثمار العربية للأعمال التجارية (Arab Business Consortium International : ABC)، تحت غطاء "الدفاع عن المصالح العليا للدولة". تقدر أثارها السلبية على دافع الضرائب التونسي بأكثر من مليار دينار فيما يخص الضرر المباشر، في حين أن الضرر غير المباشر على الدولة التونسية يمكن أن يتجاوز أضعاف هذا المبلغ. (أنظر الوثيقة رقم D4).

وعلى الرغم من تمتعه بصحة مالية جيدة قبل بدء النزاع، فإن البنك الفرنسي التونسي يواجه اليوم عجزًا ماليًا كبيرًا ناتج بالأساس عن تبذير ثروة البنك من خلال منح قروض دون ضمانات لأقارب نظام بن علي علاوة إلى غياب آليات الحوكمة في التسيير. (أنظر الوثيقة رقم K11).

في الجلسة البرلمانية التي إنعقدت في ماي 2017، أفاد محافظ البنك المركزي التونسي (من الدقيقة 3:38 إلى 7:22) السيد شادلي العياري: "إن مشكلة BFT مشكلة كبيرة. إنه بنك يخسر 100 ألف دينار يوميًا" من جهتها أصدرت هيئة البت في الخلافات المتعلقة بتطبيق المرسوم عدد 1 بمحكمة التعقيب قرار (عدد 113) يؤكد أن التبعات "حصلت نتيجة توظيف للدعوى العامة لتنفيذ أغراض الفساد السياسي المهدد للأمن الاقتصادي للبلاد..."

هذا وقد أصدرت هيئة التحكيم في 17 جويلية 2017 حكمها ضد الدولة التونسية وأقرت بمسؤوليتها الكاملة في قضية البنك التونسي الفرنسي كما أن العواقب المالية المترتبة على هذا التقاضي الذي دام 36 عامًا سيكون له انعكاس وخيم على المالية العمومية في تونس كما يثقل الدين العمومي.

الآن، ولمعالجة هذا الملف، إختارت الحكومة التونسية سياسة الهروب إلى الأمام ومتابعة إستراتيجية التقاضي الدائم بالرغم من استعداد "مجموعة الاستثمار العربية للأعمال التجارية" للتسوية الودية للملف والتكاليف الباهظة لأتعب مكتب المحاماة البريطاني التي تكبدتها تونس. وكانت سياسة الهروب إلى الأمام تهدف في حقيقة الامر إلى التستر على تورط كبار المسؤولين في الدولة والمقربين من السلطة. وتجدر الإشارة الى أن البنك الفرنسي التونسي تمكن من التهرب من أعمال الرقابة والتدقيق حتى الآن على الرغم من أنه بنك عمومي.

كما تجدر الإشارة الى ان الدولة التونسية وقعت على محضر إتفاق (أنظر الوثيقة رقم L12). مع ومجموعة الاستثمار العربي للأعمال التجارية (ABCI) بتاريخ 31 اوت 2012 مفاده أن تلتزم مجموعة الاستثمار العربية للأعمال التجارية ABCI بإعادة استثمار المبالغ التي تحصلت عليها في إطار جبر الضرر الذي حكمت بها هيئة التحكيم الدولية لفائدتها ولا تتمسك بحقها الكامل في جبر ضرر من الدولة التونسية وفي المقابل تلتزم الدولة بتنفيذ الاعتراف الرسمي بملكية ومجموعة الاستثمار العربية للأعمال التجارية للبنك الفرنسي التونسي (BFT). الا ان الدولة التونسية سرعان ما تراجعت على هذا الاتفاق وخسرت فرصة ذهبية للتخلص من ديون اثقلت كاهلها.

ولزيد من التفاصيل أنظر الوثائق المصاحبة بالرابط <http://www.ivd.tn/rep02/?lang=fr>